

دراسات

الخصخصة وأثرها على تنمية الموارد غير النفطية للدولة (عن إدارة الحسابات العامة)

- مقدمة.
- مفهوم الخصخصة.
- نبذة تاريخية عن التخصيص بدولة الكويت.
- دوافع القيام بتطبيق نظام الخصخصة.
- مخاطر الخصخصة.
- أثر الخصخصة على الموازنة العامة.
- أثر الخصخصة على البطالة.
- برنامج الهيئة العامة للاستثمار في عملية التخصيص.
- لماذا الحاجة إلى تطبيق برنامج الخصخصة بدولة الكويت؟
- الخلاصة.

• مقدمة :

أفادت المادة رقم ٢٠ من الدستور الكويتي بأن وظيفة الاقتصاد الحر تكمن في تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج بهدف رفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء ، كما ركز البيان المالي للحكومة للسنة المالية ١٩٩٨/٩٧ على توضيح إستراتيجية العمل الاقتصادي للمرحلة المقبلة بأنها تقوم على ثلاثة دعائم رئيسية تتمثل في :

- * التركيز على قضايا الإنتاج وإعادة توزيع الأدوار الاقتصادية لكل من القطاع الخاص والقطاع الحكومي والعمل على التنسيق بينهما.
- * السعي وراء تحقيق معدل إيجابي للدخار الحكومي يستخدم في زيادة معدل التكوين الرأسمالي وبناء احتياطات خارجية.
- * التركيز على تحقيق أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادي.

ويرى العالم الاقتصادي الشهير آدم سميث أنه في ظل وجود المنافسة تكون قوى العرض والطلب هي القدرة على إبقاء السلعة الجيدة وطرح السلعة الرديئة وان السوق المفتوح والمنافسة هما أساس الاقتصاد الحر . والجدير بالذكر أن الاقتصاد الحر الذي تتبعه الدولة ذات العائد النفطي الكبير يجعلها أكثر قدرة على تحديد دور القطاع الخاص في التنمية حسب ما تراه وأنها المحرك الرئيسي لإدارة الاقتصاد القومي لقدرتها على إدارة القطاعات المختلفة.

وإن كان الدور الحقيقي للدولة يكمن في قدرتها على إعادة تنسيق أوضاعها وأجراء الإصلاحات الشاملة (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) والمتكاملة من خلال وضع

السياسات المساعدة وقيامها بدور الحكم لاعادة التوازن بينها وبين القطاع الخاص الذي يمارس تلك السياسات مع عدم إهمال توفير الحماية اللازمة للمستهلك.

وفي الآونة الأخير أصبح القطاع العام يمثل عبئا ثقيلا على معظم الدول وعلى اقتصادها القومي بسبب عدم توافر كل من.

الاستقرار السياسي والاجتماعي - ضيق نطاق الأسواق المحلية - وفقدان روح المخاطرة لدى المستثمرين - تحجيم دور القطاع الخاص وعدم مشاركته في عملية التنمية بقدر ما هو مستفيد من إدارة الدولة للأنشطة الاقتصادية.

لذا كان لابد من إعطاء القطاع الخاص دورا أكبر يتناسب مع إمكانياته وطموحاته والحالة الاقتصادية للبلاد والايكون دور هذا القطاع تكميلي لدور القطاع العام وذلك من خلال طرح الدراسات المناسبة لتحديد الأنشطة التي يجب أن يتولاها هذا القطاع ، أو بمعنى آخر يجب أن تتخلى الدولة عن جزء من الهيمنة الاقتصادية لهذا القطاع بغرض تشجيعه على استثمار أمواله من خلال تهيئة المناخ المناسب لهذه الاستثمارات عن طريق إزالة المعوقات التي تحد من إنسياب الأموال . ولقد أثبتت التجربة أن الدور الذي يقوم به القطاع الخاص يتميز عن الدور الذي يقوم به القطاع العام والمشروعات المملوكة للدولة من جوانب متعددة مثل الكفاءة الإنتاجية لدى القطاع الخاص أعلى منها في القطاع العام - السعي وراء زيادة الإنتاج وتحسين الجودة وخفض التكلفة هما من الوظائف الإدارية الأساسية التي يتميز هذا القطاع.

ومن هذا المنطلق نجد العديد من الدول تقوم خلال الفترة الراهنة بتحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص أو بمعنى آخر بيع المشروعات التي يقوم بإدارتها القطاع الحكومي إلى القطاع الخاص بهدف تقليص ملكية القطاع الحكومي للمؤسسات الاقتصادية وهذا ما يعرف بالتخصيص أو الخصخصة.

• مفهوم الخصخصة :

الخصخصة بالمفهوم البسيط تعنى زيادة دور القطاع الخاص بالقدر الذي يتناسب مع إمكانياته وموارده في عملية التطوير وجعله شريكا كاملا في عملية التنمية الاقتصادية من خلال أهداف واضحة ومعروفة بدقة وأولويات يمكن ان تتخلى عنها الدولة دون أي تأثير على أنشطة القطاعات المختلفة ودورها الاقتصادي والاجتماعي.

ومن خلال توفير الدراسات المتأنية يسهل تحديد الأنشطة التي يمكن التخلي عنها للقطاع الخاص كي يصبح شريكا في التنمية الاقتصادية للدولة بدلا من كونه مستفيدا من قيام الحكومة بإدارة النشاط الاقتصادي بنسبة كبيرة ، كما أن تحويل الأنشطة ذات الطابع الخدمي (مثل الصحة والتعليم والمواصلات والكهرباء والماء والمشروعات السياحية) من شركات عامة إلى شركات خاصة تتطلب التدرج في التطبيق لتجنب الاحتكار والاستغلال الذي يمكن أن يتعرض له أصحاب الدخول المحدودة ، ولزيادة دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بهدف جلب المزيد من الإيرادات السيادية للدولة ممثلة في الضرائب والرسوم نتيجة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي والى التحسن المستمر لإدارة المصانع القائمة بهدف تحقيق أقصى استغلال ممكن للطاقات والموارد البشرية والمادية المتاحة.

وقد تم تعريف الخصخصة : بأنها مجموعة من السياسات المتكاملة التي تهدف الى الاعتماد

على القطاع الخاص مع توسيع نطاق المنافسة حتى يدار الاقتصاد القومي بكفاءة عالية وفعالية أكبر والقطاع الحكومي والعمل على التنسيق بينهما.

• نبذة تاريخية عن التخصيص بدولة الكويت :

بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٩١ أصدر مجلس الوزراء قراره رقم (١٤) بتكليف وزارة المالية بإعداد الدراسات الشاملة لتحويل معظم الخدمات والأنشطة العامة التي يقوم بها القطاع الحكومي إلى القطاع الخاص كي يقوم بإدارتها بغرض الارتقاء بها وتطويرها ، كما أصدر وزير المالية القرار رقم ١١ بتاريخ ١٤/١١/١٩٩١ بتشكيل لجنة يرأسها وكيل وزارة المالية وتضم ممثلين عن كل من وزارتي المالية والتخطيط وبنك الكويت المركزي والهيئة العامة للاستثمار تختص بإعداد الدراسات اللازمة لهذا الموضوع ، ولمراعاة التنسيق بين الجهات المختلفة التي لديها خطط وبرامج للتخصيص فقد أصدر وزير المالية القرار رقم (١٤) لسنة ١٩٩٣ بإضافة ممثلين عن كل من وزارة المواصلات ووزارة الكهرباء والماء ووزارة الصحة - وتم تعيين مؤسسة الخليج للاستثمار كمستشار محلي لأعمال اللجنة واختيار البنك الدولي لتولى إعداد الدراسة المقترحة.

بتاريخ ٥/١١/١٩٩٢ أحالت الحكومة مرسوماً بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٩٢ بتأسيس شركة الاتصالات الكويتية إلى مجلس الأمة بغرض نقل خدمة الاتصالات إلى القطاع الخاص وتم إحالته إلى لجنة الشئون المالية والاقتصادية لدراسته وتقديم تقرير عنه ، ومنذ تلك اللحظة أصبح موضوع نقل الأنشطة والخدمات الحكومية وبيع ممتلكات الدولة للقطاع الخاص (التخصيص) من أهم القضايا التي تبحثها اللجنة - كما اهتمت اللجنة بعقد العديد من اللقاءات مع كبار المسؤولين بالدولة وبمشاركة العديد من الشخصيات الاقتصادية.

خلال الفترة من ١/٥ إلى ٢٩/٥/١٩٩٣ تم تشكيل فريق من أعضاء البنك الدولي وبالاجتماع مع مسؤولي الجهات والمؤسسات الحكومية تم إعداد تقرير في هذا الشأن يمكن إيجازه في الآتي :

إنه من الممكن إجراء التخصيص بدولة الكويت حيث انه مطلوب ، ولكنه وحده ليس كافياً لتحسين أداء الاقتصاد الوطني على الوجه الأكمل ، وأنه يجب الأخذ عين الاعتبار أن التخصيص ما هو إلا جزء من عملية إصلاح اقتصادي شامل ، يلزمه العديد من الإجراءات منها إصدار وتعديل التشريعات لنجاحه ، تغيير شكل الدعم الحكومي إن لم يكن بالإمكان إلغاؤه ، توفير إستراتيجية واضحة المعالم لمعالجة وضع العمالة.

خلال شهر يناير سنة ١٩٩٤ أصدرت اللجنة الحكومية تقريرها متضمناً التوصيات التي يمكن إيجازها في النقاط التالية :

- * العمل على إنشاء مكتب للتخصيص يكون تابعا لوزير المالية مباشرة وتنحصر مهامه في تنفيذ برنامج التخصيص.
- * سن وتعديل القوانين اللازمة لعملية التخصيص وإنشاء لجنة مستقلة لتنظيم الاحتكارات التي يمكن أن تحدث وتحديد مستوى الأسعار.
- * نقل ملكية القطاعات الحكومية التالية إلى القطاع الخاص الاتصالات ، الكهرباء والماء ، الخطوط الجوية الكويتية ، شركة النقل العام الكويتية ، بعض شركات القطاع النفطي ، الموانئ ، القطاع الصحي ، وشركات الهيئة العامة للاستثمار.

* تفضيل بيع جميع أسهم الدولة بأسعار تنافسية وفقاً لعوامل السوق.
* تنظيم حملة إعلامية لتوضيح أهداف عملية التخصيص للمواطنين والمستثمرين.

• دوافع القيام بتطبيق نظام الخصخصة :

أولاً : تقليل العجز في الموازنة العامة

أوضحت الفترة الأخيرة مدى اهتمام الدولة بسياسة ترشيد الإنفاق وتقليص حجم المصروفات والسعى وراء تنمية الإيرادات (النفطية والغير نفطية) رغم صدور العديد من القوانين والإجراءات التي ساعدت إلى حد كبير على زيادة حجم الأعباء المالية المتمثلة في إتباع الدولة لسياسة توفير فرصة عمل لكل مواطن حيث بلغ نسبة العاملين بالقطاع الحكومي أكثر من ٩٠ % من قوة العمل المتاحة وقد أدى ذلك إلى تخصيص حوالي ٥٠ % من ميزانية الدولة للباب الأول (رواتب) والى تضخم حجم البطالة المقنعة لدى القطاع الحكومي ، إضافة إلى الأزمات الاقتصادية التي لحقت بالمنطقة في الآونة الأخيرة ومنها فترة الغزو الغاشم على البلاد وفترة إعادة الأعمار وما صاحب ذلك من استهلاك جزء كبير من الاحتياطات المالية وتزايد حجم الإنفاق العسكري نتيجة الأوضاع الجديدة التي فرضت عقب الغزو الغاشم على البلاد بغرض حماية مصالح الدولة العليا ولمواجهة هذه الأعباء كان لا بد من القيام ببعض الإصلاحات الاقتصادية ومنها الإقدام على تطبيق برنامج التخصيص لتقليل العجز الحقيقي في الموازنة العامة ولتحقيق فائض يستخدم في إعادة بناء الاحتياطات الخارجية في ظل إتباع الأسلوب السليم والرشيد المبني على الأسس العلمية والى خلق ميزانية ثنائية تعتمد على كل من الإيرادات والنفقات وليس على النفقات فقط المدخرات المحلية إلى سوق العمل.

ثانياً : المحافظة على عدم هروب رؤوس الأموال وجذب المدخرات إلى سوق العمل

تهدف الدولة إلى تفعيل دور القطاع الخاص وآليات السوق من أجل زيادة معدلات النمو والحوافز وتعظيم هامش الربح ولتحقيق الكفاءة والعدالة والمحافظة على رؤوس الأموال المحلية وفتح مجالات جديدة للاستثمار داخل البلاد من خلال قيام المشرع بحماية المنتج المحلي من المنافسة الخارجية مع الاهتمام بالجودة والسعر (أساس السوق المفتوح) حتى يمكن الإبقاء على السلع الجيدة وطرح السلع الرديئة والسعى وراء جذب المدخرات المحلية لسوق العمل والتوسع في حجم المشاريع المتعلقة بالقطاع الخاص وإعطاء المستثمر الكويتي الحماية والثقة بوجود فرص حقيقية للاستثمار بداخل البلاد.

ثالثاً : استقطاب المزيد من رؤوس الأموال للاستثمار بالقطاعات الاقتصادية المختلفة

لقد أصبح العالم اليوم كتاباً مفتوحاً في ظل تكنولوجيا المعلومات المتاحة حالياً ولم تعد هناك دولة تستطيع أن تغلق على نفسها بل إن جميع الدول أصبحت تتنافس لجذب المزيد من الشركات الاستثمارية بمنحها التيسيرات اللازمة مع توفير المناخ المناسب وتهيئة الظروف المشجعة على الاستثمار من خلال تطوير البنية الأساسية لمواكبة التطور العمراني ومواجهة ظروف التنمية الملائمة لسياسة تنويع مصادر الدخل وتوجيهها نحو التقليل من مساهمة قطاع النفط بالموازنة العامة على المدى المتوسط والبعيد ، بالإضافة إلى سن التشريعات اللازمة لتقليل عنصر المخاطرة الاقتصادية لدى المستثمر الأجنبي وتحقيق أفضل وضع تنافسي له وحمايته من الأخطار غير التجارية كالتأميم والمصادرة ونزع الملكية.

بالإضافة إلى إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لفرص الاستثمار المتاحة وبيان كيفية

المشاركة في المشروعات القائمة أو الجديدة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ، هذا التدفق لرؤوس الأموال من الخارج سوف يساعد على تحسين وضع ميزان المدفوعات من خلال ارتفاع قيمة العملة الوطنية وانخفاض معدل التضخم وتشجيع الدخول في الاستثمارات الحقيقية المطلوبة.

• مخاطر الخصخصة :

من الأمور الهامة التي يجب مراعاتها قبل الإقدام على تطبيق برنامج الخصخصة هي المخاطر التي يمكن أن تنتج عند التطبيق ، والتي يستلزم الأمر أخذها عين الاعتبار ولقد أصبح الاقتصاد العالمي اقتصادا مفتوحا يسير طبقا لآليات السوق الفعالة ولا يمكن لأي دولة مهما كانت أن تغلق على نفسها وتنشئ لها اقتصاد مغلق لثبات فشل هذا النظام المغلق وعدم جديته ، وأصبحت الدولة القوية هي القادرة على حماية التعاقدات وضمن الالتزامات وهي التي تستطيع إن تخلق الإصلاح المتكامل لتهيئة الظروف المناسبة مع الأخذ في الحسبان لمبدأ الحيطة والحذر منعا لحدوث الاحتكارات وهروب المدخرات. ومن تلك المخاطر التي يجب مراعاتها :

أولا : وجود الاقتصاد العالمي المفتوح (العولمة الاقتصادية) :

المتوقع أن قدرة القطاع الخاص على الاستدانة من الخارج سوف تقل عن قدرة قيام الحكومة بذلك وهذا من شأنه يساعد على ظهور حالات خلل داخلي ناتجة عن انخفاض استثمارات القطاع الخاص وارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية وزيادة معدلات التضخم.

ثانيا : استدانة القطاع الخاص :

المتوقع أن قدرة القطاع الخاص على الاستدانة من الخارج سوف تقل عن قدرة قيام الحكومة بذلك وهذا من شأنه يساعد على ظهور حالات خلل داخلي ناتجة عن انخفاض استثمارات القطاع الخاص وارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية وزيادة معدلات التضخم.

ثالثا : الاحتكار والاستغلال :

هناك بعض الأنشطة والخدمات قد يكون من الأنسب لها أن تديرها جهة واحدة وهذا من شأنه يمكن أن يترتب عليه نشأة الاحتكار والاستغلال لذا يجب معالجة هذا الجانب على أسس علمية سليمة حتى لا نرهق أصحاب الدخول المحدودة قبل الإقدام على تنفيذ برنامج الخصخصة.

• أثر الخصخصة على الموازنة العامة :

لعل من أهم الأضرار التي يمكن أن تنتج عند الإقدام على تنفيذ برنامج الخصخصة هو أثرها على الموازنة العامة حيث أن القيام ببيع المشاريع العملاقة التي تدر أرباح كبيرة سوف تحرم الموازنة العامة من هذا الربح باعتباره فائض يرحل إليها ، الأمر الذي يساعد على ظهور العجز أو زيادته . لذا يرى أن استمرار الدولة في قيامها بإدارة المشاريع الناجحة يكون أفضل من بيعها حتى يمكن ان يساهم هذا الربح في الصرف على القطاعات الأخرى الخدمية ومن ثم تجنب حرمان الموازنة العامة من هذا الفائض المحقق.

• أثر الخصخصة على البطالة :

يهدف القطاع الخاص إلى تعظيم الربح وتقليل التكاليف عكس القطاع العام الذي يسعى إلى توفير الخدمة بغض النظر عن هامش الربح ومن هنا يمكن القول بأن قيام الدولة ببيع الأصول التي تمتلكها للقطاع الخاص أو بمعنى آخر تحويل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة سوف يؤدي إلى اهتمام القطاع الخاص بالعمالة المنتجة فقط والاستغناء عن العمالة الزائدة للقضاء على مشكلة البطالة المقنعة المنتشرة في القطاع الحكومي وقيامه بالبحث عن العمالة الرخيصة مما يزيد من اشتعال لهيب البطالة على المدى القصير.

ومن هنا يمكن القول أنه رغم الإيجابيات المقدمة من خصخصة القطاعات العامة ممثلة في تقديم خدمات أفضل إلا أنه يجب عدم إغفال سلبياتها وعلى رأسها شبح البطالة للعنصر الكويتي.

ويرى أنه مع استمرار تدفق رؤوس الأموال وتراكمها والسعي وراء إقامة مشاريع جديدة لهذا القطاع العملاق على المدى الطويل فإن ذلك سوف يساعد على المساهمة في خلق فرص عمل جديدة ضعف فرص العمل الموجودة حالياً بالقطاع العام ومن ثم إمكانية معالجة مشكلة البطالة التي سبق أن نشأت وذلك من خلال إصدار التشريع الذي يساعد على دعم العمالة الوطنية لدى القطاع الخاص عند الإقدام على تطبيق برنامج التخصيص.

كما أن هناك عدة ضوابط يجب مراعاتها عند الإقدام على تنفيذ برنامج الخصخصة تكمن في الآتي :

- * سن القوانين والتشريعات التي تحد من قيام المستثمر الأجنبي بممارسته لبعض الصناعات والخدمات المتعلقة بحماية أمن البلاد.
- * حماية المستهلك ومنع الاحتكار.
- * الحذر من قيام رأس المال الأجنبي والصناديق الادخارية في الخارج بشراء الأوراق المالية من البورصة لسعيهم وراء تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح في المدى القصير فقط.
- * ضرورة توفير المعلومات الكافية عن السياسة المالية للدولة ونشاط الإنفاق العام فيها.
- * القيام بوضع النظام القانوني الذي يكفل الحماية للجميع.
- * تحديد السياسة الاقتصادية السليمة.

• برنامج الهيئة العامة للاستثمار في عملية التخصيص :

تعتبر سياسة التخصيص أحد الأركان الأساسية لعمل الهيئة العامة للاستثمار ومنذ اعتماد مجلس إدارة الهيئة الاستراتيجية المعدلة للاستثمار في فبراير ١٩٩٤ تم إعداد برنامجاً زمنياً مبدئياً لمضاعفة عملية التنفيذ في برنامج التخصيص وتكمن إستراتيجية التخصيص المقترحة لدولة الكويت من خلال اقتراح البنك الدولي بنقل ملكية ٧٤ شركة ومؤسسة وقطاع مملوك بالكامل أو جزئياً للحكومة إلى القطاع الخاص.

وقد تم تصنيفها وتقسيمها إلى قسمين هما :

- شركات الهيئة العامة للاستثمار ويبلغ عددها ٦٢ شركة.
- المؤسسات أو القطاعات الأخرى الحكومية قطاعات ذات ملكية عامة مثل قطاع الكهرباء والماء وقطاع المواصلات والاتصالات.

أهداف البرنامج تكمن في الآتي :

- * تحقيق هدف أساسي للدولة يتمثل في زيادة مساهمة المواطنين في الأنشطة الاقتصادية بمعنى آخر ترسيخ ارتباط المواطن ببلده وتوسيع دوره في الاستثمار المحلي لجذب المزيد من رؤوس الأموال الوطنية إلى السوق المحلية ونشاط الإنفاق العام فيها.
- * تنشيط دور القطاع الخاص بإعطائه دورا اكبر في إدارته للقطاعات المختلفة وتشجيعه على مشاركته للمستثمر الأجنبي لإحداث التطوير الفني والإداري للشركات المباعه.
- * توفير فرص عمل للمواطنين مع رفع كفاءة التشغيل.
- * تعظيم استفادة الخزانه العامة من تطبيق البرنامج بالحصول على افضل الأسعار الممكنة للأصول المعروضة للبيع.

كيفية تنفيذ برنامج التخصيص :

تهدف الهيئة العامة للاستثمار إلى اختيار أفضل وأنسب طرق وأدوات التنفيذ التي تمكن من التوصل إلى تحقيق أهداف وأغراض برنامج الخصخصة بطريقة متوازنة تراعى فيها كافة المصالح المختلفة وذلك من خلال :

- * تحديد الأهداف ووضوحها.
- * تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لعملية التخصيص ، وذلك بإصدار التشريعات اللازمة ومراجعة القوانين والقرارات الحالية مع متطلبات التخصيص.
- * تأهيل القطاعات والمؤسسات المراد تخصيصها.
- * تهيئة الرأي العام لتقبل فكرة التخصيص الملائمة.
- * ترتيب القطاعات المراد تخصيصها وفقا لأهميتها ودرجة نجاحها.
- * اختيار الوقت الملائم للتخصيص أخذا في الاعتبار إمكانيات السوق الحالية.
- * البيع بأفضل الأسعار للمحافظة على المال العام وتنميته.
- * توسيع قاعدة المستثمرين والمستفيدين.
- * القدرة على تنمية وتطوير أداء الشركات وإعطاء كبار المستثمرين فرصة التمكن من إدارتها.

وتقوم الهيئة العامة للاستثمار بدور كبير في تحديد الأسلوب الذي يتم به بيع حصتها أو المستخدم في تنفيذ البرنامج ، فالحصة الصغيرة (أقل من ٢٥% أو التي لا تزيد عن ١٠ مليون دينار) تباع بالمزاد العلني وخلاف ذلك تعمل الهيئة على طرح نصف الأسهم التي تملكها للاكتتاب العام أو لبيعها إلى صناديق الاستثمار وقد بلغت حصيلة مبيعات الهيئة العامة للاستثمار عن طريق المزاد العلني والاكنتاب العام نحو ٧٩٦ مليون دينار كويتي بالإضافة إلى ما قيمته ١٤٥ مليون دينار كويتي أخرى بوسائل تسبيل مختلفة مثل البيع المباشر من خلال الصناديق الاستثمارية.

النتائج المحققة للبرنامج :

بلغت قيمة مساهمات الهيئة العامة للاستثمار في الشركات المحلية اكثر من ٨٠٠ مليون دينار بالسعر الساند وقت تطبيق البرنامج منتصف عام ١٩٩٤ وقد بلغت الإيرادات التي حققتها الهيئة مقابل بيع الشركات المملوكة لها حتى نهاية شهر سبتمبر ١٩٩٧ ما يقرب من ثلاثة مليار دولار أمريكي وبما يعادل ٩٠٦ مليون دينار كويتي نتيجة زيادة إقبال المستثمرين على عملية الشراء للأسهم المكتتب فيها والبالغ ٧٧٠ ألف مكتب.

أهم الآثار التي ترتبت على تنفيذ برنامج الخصخصة تكمن في :

• الآثار المترتبة على سوق الأوراق المالية :

ساعد تطبيق برنامج الخصخصة على دخول مساهمين جدد في الشركات المحلية تجاوز عددهم ٧٧٠ ألف مكتب ، كما سجل سوق الكويت للأوراق المالية نشاطا قياسي خلال تلك الفترة حيث ارتفع المؤشر من ٩٣٢ نقطة في يونيو ٩٤ إلى ٢٧١٣ نقطة في نوفمبر ١٩٩٧ ، وارتفع مستوى التداول في السوق من ٤١ مليون دينار شهريا في الربع الأول من ١٩٩٤ إلى ٢٣١ مليون دينار شهري في الربع الأول من عام ١٩٩٦ . كما لوحظ أيضا نجاح برنامج التخصيص في توطين رؤوس الأموال المحلية ويبدو ذلك واضحا في الارتفاع الملموس لودائع القطاع الخاص لدى الجهاز المصرفي بلغ إجمالي الودائع ٧٠٦٣ مليون دينار نهاية عام ١٩٩٥ مقارنة بحوالي ٦٠٤١ مليون دينار بداية عام ١٩٩٤ .

• الآثار المترتبة على الهيئة العامة للاستثمار كمالك للأسهم في سوق الأوراق المالية :

لقد أدى تحسن معدلات الأسعار في الأسواق المحلية إلى تحقيق أرباح إجمالية في محفظة الأسهم المحلية التي تمتلكها الدولة من خلال الهيئة بلغت حوالي ٣٣٠ مليون دينار منذ يونيو ٩٤ حتى مارس ١٩٩٦ وتم تحقيق عائد قدره ٩٠٦ مليون دينار حتى نهاية سبتمبر ١٩٩٧ .

• لماذا الحاجة إلى تطبيق برنامج الخصخصة بدولة الكويت؟ :

الملاحظ أن الفترة الأخيرة قد شهدت تطورات عديدة للاقتصاد الكويتي كان من أبرزها أن القطاع الحكومي بدولة الكويت قد نما بمعدلات مرتفعة على حساب نمو القطاع الخاص وذلك نتيجة لضعف الإمكانيات المالية والإدارية والفنية لهذا القطاع خلال المرحلة السابقة ، لذا أصبحت الحكومة هي المحرك الرئيسي للأنشطة الاقتصادية داخل البلاد واقتصر دور القطاع الخاص على مزاوله أنشطة استهلاكية محدودة وصناعات خفيفة لكونها قليلة التكاليف وذات أرباح سريعة ، وأصبح يعتمد على مقدار ما تتفقه الدولة على القطاعات الاقتصادية المختلفة ويتأثر به . كما ساعد الغزو العراقي الغاشم البلاد على ضياع واستهلاك نسبة كبيرة من أصول وأموال الدولة الخارجية والداخلية والاحتياطات المالية ، وإلى تزايد حجم الاقتراض من الخارج وجاءت فترة ما بعد التحرير بمتطلبات جديدة تتمثل في إعادة التعمير والبناء وإنفاق المزيد من الأموال وقد ساعد كل ذلك على تزايد حالة العجز والركود بالميزانية .

لذا فإن التخصيص سوف يؤدي إلى وجود طفرة في نشاط أسواق راس المال تحتاج إلى تطوير شامل وقدرة على معالجة ضعف الجوانب التشريعية والقانونية للأسواق الأولية بغرض العمل على إيجاد أسواق أخرى جديدة - زيادة الكفاءة الإنتاجية - وقف تزايد النفقات العامة - توسيع قاعدة الملكية والمشاركة في المجتمع - خلق روح التنافس بإنشاء أكثر من مشروع لنفس المنتج . إضافة إلى مزايا أخرى ناتجة من عملية التخصيص تتمثل في أن القطاع الخاص أكثر كفاءة من القطاع العام في الإدارة للمشروعات - وأكثر ميلا للمنافسة لتحقيق الربحية التي يسعى إليها - كما أن زيادة الإنتاج سوف يصاحبها زيادة في العمالة والدخل وفرصة لاحتلال المنتج المحلي مكان المستورد ومن هنا يمكن تحقيق فائض في الميزان التجاري وإنهاء حالة الركود في الميزانية ومن ثم تقليل العجز في الموازنة العامة وتحجيم دور الدولة في تدعيم الأنشطة الاقتصادية .

ومنعا لاستمرار حالة الركود في الميزانية وللخروج من هذا المأزق لابد من الاتجاه نحو تعديل السياسة المالية والدفع بالعديد من الإجراءات الممثلة في :

- * تنويع مصادر الدخل القومي والعمل على زيادة الإيرادات غير النفطية.
- * ترشيد الإنفاق العام والسيطرة على زيادة أبواب الميزانية وعلى الأخص الباب الأول المرتبات.
- * منع الاحتكارات وإجراء التنسيق بين كل من الدور الرقابي للدولة والدور الاستثماري والاستهلاكي لمنع التضارب بينهم.
- * إعادة ترتيب وتنظيم الهيكل الإداري بالدولة وإزالة التداخل في الاختصاصات لرفع معدلات الكفاءة والإنتاجية بكافة القطاعات المختلفة.
- * خلق الحافز لدى المواطنين لترك العمل الحكومي والاتجاه للعمل بالقطاع الخاص بتقديم الدعم المناسب لهم ، وليس المقصود بذلك الدعم المادي فقط بل هناك وسائل عديدة تستطيع الدولة أن تقدمها في ظل الأوضاع الراهنة ومتطلبات التنمية الشاملة.
- * الاهتمام بسياسة السوق الحرة وفتح باب المنافسة الكاملة (تجارية - صناعية - علمية ... الخ) حيث أن ضيق حجم السوق هو أحد العوامل المساعدة على انتشار ظاهرة الاحتكار وإذا لم يعطى القطاع الخاص وقوى السوق دورا اكبر في توظيف الموارد الاقتصادية فلن يتحقق التطوير المنشود لاسواق رأس المال.

• الخلاصة :

إن الانفتاح الاقتصادي يمكن أن يساعد على خلق حركة جيدة وعائد أفضل من المحقق حاليا لكافة الأنشطة الخدمية في البلاد (فنادق ، مصارف ، شركات تأمين ، محلات تجارية) وأن المؤسسات الوطنية بإمكانها زيادة الدخل المالي للبلاد إذا ما استطاعت أن تدير العمل على أسس تجارية دون قيود تفرض عليها وأن مشاركة القطاعات الأخرى غير النفطية سوف تعمل على تخفيف الصدمة التي يمكن أن تنتج من انخفاض أسعار النفط على اقتصاد الدولة مع الأخذ عين الاعتبار الدور الحقيقي للدولة الذي يكمن في وضع السياسات والرقابة على تنفيذها والقيام بدور الحكم من أجل إعادة التوازن بينها وبين القطاع الخاص الذي سوف يساعد على تنويع وتزايد الأنشطة الممارس لها مع عدم إغفال القطاع الاجتماعي الممثل في حماية المستهلك.

من خلال وضع السياسات المساعدة والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية :

- * التخلي عن الأنشطة التي يمكن أن يديرها القطاع الخاص (مثل الدواجن والفنادق ...) والسعى وراء إنتاج السلع الضرورية مثل الكهرباء والماء التعليم والصحة.
- * وضع الشروط والقوانين على بعض الصناعات والخدمات التي يجب ألا يمارسها المستثمر الأجنبي لحماية أمن البلاد.
- * توفير السياسة الاقتصادية القادرة على تحديد النظام النقدي السليم لخلق المناخ المناسب للاستثمار.
- * توفير البنية الأساسية والظروف المناسبة للتعليم والصحة و الخدمات التي لا يسعى إليها القطاع الخاص.
- * العمل على تحديد مسبق لضوابط الخصخصة والتي يمكن حصرها في الآتي :
- * حماية المستهلك.
- * منع الاحتكار الخاص.
- * وضع نظام قانوني سليم لحماية الجميع.

* تحديد السياسة الاقتصادية والنظام النقدي السليم.
* مراعاة أن يتميز برنامج التخصيص بالمرونة التي تمكنه من القدرة على ملاحقة التطورات والأخذ في الاعتبار للأثر السلبية التي يمكن أن تعترض عملية التنفيذ والقدرة على تلبية مبادرات القطاع الخاص.

كما يمكن من خلال اتباع برنامج سليم لعملية التخصيص القضاء على البطالة المقنعة التي تمثل تزايد مستمر لنسبة العاملين في القطاع الحكومي حيث تزيد هذه النسبة عن ٩٠ % مما يعني أن حوالي ٥٠ % من الميزانية مخصص للرواتب والأجور وهذا الوضع يجب ألا يستمر في ظل تبني نظام السوق الحر والخصخصة وزيادة الاستثمارات الخارجية.

يضاف إلي ذلك القول بأن وجود القطاع الخاص سوف يساعد على نشأت إيرادات جديدة ممثلة في الضرائب والجمارك وهما من الإيرادات السيادية للدولة وذلك لضمان تحقيق العدالة في إعادة توزيع الدخل القومي ومن ناحية أخرى لإعادة التوازن في ميزانية الدولة ومعالجة مشكلة العجز والتضخم في القطاع الحكومي والعمل على توفير البدائل لزيادة الإيرادات وتوزيع قوة العمل الكويتية وتدريبها للمساهمة في زيادة الإنتاجية.

أما عن سياسة الدعم سواء كان دعم مباشر للسلع والخدمات (الغذاء والإسكان والكهرباء والماء) أو غير مباشر (التعليم والصحة) فقد ساعد هذا على تشجيع الاستهلاك وزيادة نسبة الهدر في الموارد المالية دون تحقيق عائد اجتماعي حقيقي فليس هناك شئ من لا شيء ومن أجل الحصول على هذا الدعم لابد من دفع المقابل له حتى يتسنى للدولة ان تحول هذه المبالغ غير الإنتاجية إلي مصروفات إنتاجية تساعد على رفع الكفاءة الاقتصادية لموارد الدولة.

كما أن بيع الشركات الحكومية غير العاملة في المجال النفطي سيرفع عن كاهل الدولة عبء إدارة هذا القطاع وتمويل استثماراته الرأسمالية وخسائره التشغيلية المستمرة كما سيعمل على توفير موارد أخرى جديدة (ثمن بيع هذه الشركات) تمثل عائد يضاف إلى الميزانية يساعد على تقليل العجز الموازنة بجانب الوفر الناتج عن الدعم الملغى المقدم لتلك الشركات المباعة الذي يمثل عائد اقتصادي آخر . وهذا يعني الحصول على إيرادات جديدة سوف تنشأ من عملية بيع الشركات والأصول الحكومية الناتجة عن عملية التخصيص.